الاستثمار الاجنبي المباشر

مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبى المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن **صندوق النقدالدولي (IMF)**عام 1993 ،على أنه ((الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)) .ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضًا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة .والتنمية.

وتعرف **منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية** (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها ((الاستثمارات فى مشروعات داخل دولةما،ويسيطر عليها المقيمون فى دولة أخرى)).

وحسب تعريف **الأونكتاد** فان الاستثمار الأجنبى المباشر هو ((ذل ك الاستثمار الذى يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبى أو الشركة الأم فى فرع اجنبى قائم فى دولة مضيفة غير تلك التى ينتميان الى جنسيتها)). ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبى المباشر هو

ملكية حصة فى رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق % 10 من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبى المباشر ملكية حصة فى رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة واعادة استثمار الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لانتاج السلع والخدمات.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصادات الدول وبخاصة النامية منها بسبب

1- قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي.

2-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج الوطني والتصدير وتيسير اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي .لذلك تتظافر جهود وكالات وهيئات النهوض بالاستثمار في أي دولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء .

3-تسعى البلدان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبح هدفًا رئيسًا،تسعى إلى تحقيقه هذه الدول،من أجل زيادة دخلها القومي،ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي . وتركز الحكومات على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

4- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة فى أوقات محددة كما فى الدين الخارجى.

5-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية مثل طائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة (زيادة رأس المال الاجتماعي)، وخفض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة إنتاج بعض ماتحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج،و فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير،واخيرا" زيادة القيمة المضافة.

6-يعمل على التوسع فى استخدام المواد الخام المحلية،واستخدام أساليب الإدارة الحديثةوالسماح بدخول التكنولوجيا الحديثة.إضافة الى أنه يمكن أن يساعد فى تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار فى البحوث والتطوير .

أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر

تختلف انواع الاستثمار الأجنبى المباشر باختلاف الغرض الذى تسعى اليه هذه الاستثمارات **وفيما يلى عرض موجز لهذه الأغراض** -:

1-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى،ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادةالواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات.ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار،كما أن وجوده فى البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات .وارتفاع تكلفة النقل فى الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور والتكاليف المرتيطة بالبيئة فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار فى عديد من الدول النامية. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائى..وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات فى الخارج بسبب ارتفاع الأجور فى البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته.

4-الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار فى المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيةعندما تقوم الشركة بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية.ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من زاويتى الإنتاج والاستهلاك،كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، أهمها:

1-تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئًا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات مقارنة بالقروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.

2- تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول المضيفة:

أ -فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج -الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية،والتنظيمية، والتسويقية.

د -الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية،وضرائب دخل على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها .

3- يسهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيف.

4-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات،عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

5 - رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف، وخلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.

الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيرًا محضًا، بل ترد عليه عدة انتقادات منها :

1- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحًا وفيرًا وسريعًا، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية،والمصرفية.

2– يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمنًا باهظًا نظير ما يقدم من معرفة تقنية.

3- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع . والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.

4-قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبًا على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج.

5- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.

6- يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية والصناعات البتروكيماوية والاسمدة.

الاستثمار الاجنبي غير المباشر(المحفظي)

مفهوم الاستثمار الاجنبي غير المباشر

يدعى هذا النوع أيضا بالاستثمار الاجنبي المحفظي والمشتقة من الاستثمار الاجنبي في المحافظ الاستثمارية. ويعني شراء بعض الأوا رق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ماعن طريق مقيمي دولة أخرى ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت باصدار الأسهم ، الا انه لا يترتب للمستثمرين وخلافا للاستثمار المباشر حقوقا للرقابة أو المشاركة في ادارة هذه الشركات، فقد عرف الاستثمار الاجنبي غير المباشر،الاستثمار الذي يتخذ أحد شكلين ،شراء الاجانب لأسهم الشركة ، أو اعطاء القروض للشركة أو الحكومة على شكل سندات أو أذونات الخزينة التي يقوم المستثمر الاجنبي بشرئها.

فيما عرف Ball واخرون الاستثمار الاجنبي غير المباشر بانه شراء الاسهم والسندات الاجنبية فقط لغرض الحصول على عائد على الاموال المستثمرة .كما يعرفه اخر الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو امتلاك الاوا رق المالية من الاسهم والسندات والتي يحتفظ بها المستثمر بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مزيج من الاستثمار يحقق له أرباح قصيرة الأجل أو طويلة الاجل اذا توقع هناك ارتفاع في القيمة على المدى الطويل .

ان الاستثمار غير المباشر حتى وان كان في الاسهم ، عادة لا يتعدى نسبة قليلة من ملكية الشركة وهو لا يشمل ولا يتطلب اية التزا مات اضافية وهدفه فعلا جني الارباحو هو دافعه الاساسي .

لذا فان معيار الاستثمار غير المباشر هو ان المستثمر يقتصر دوره على مجرد تقديم راس المال الى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون ان يكون للمستثمر اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم ادارة المشروع الاستثماري. وجدير ذكره ان شر اء الاسهم والسندات التي اشرنا اليه قد يكون في السوق الاولية(سوق الاصدار)او السوق الثانوية.

أهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر

تتجسد اهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر من خلال تحديد اهم المزايا بالنسبة للدولة المضيفة:

1-ان إلاستثمار الاجنبي المحفظي يزيد من سيولة أسواق الاوراق المالية المحلية ، ويمكن أَن يساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا ، اذ يجعل الاسواق اكثر سيولة كما يجعلها اوسع واكثر عمق.

2-الاستثمارات الاجنبية المحفظية يمكن أن تكون مكملة للادخارات المحلية لتحسين معدل الاستثمار من خلال توفير النقد الأجنبي في البلدان النامية ، كما ان الاستثمار الأجنبي المحفظي أيضا يقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة سهلة بالنسبة لهم.

3-ويُمكِّن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ايضاً من تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية. والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات جانبية إيجابية في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ان دخول الاستثمار الاجنبي غير المباشر من المرجح ان يحسن من مستوى الإفصاح عن المعلومات والمعايير المحاسبية، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة استخدام تلك المعايير في الاسواق العالمية ومعرفة كيفية توظيفها او تطبيقها .

4-ان توجيه الاستثمارات الاجنبية الى اسواق الاوا رق المالية المحلية يعني حركة رؤوس الاموال الى ذلك البلد ،وهذا من مزاياه بانه يزيد من الطلب على العملة البلد التي

تتجه اليها الاستثمارات ويرفع سعرها في الاسواق ويؤدي الى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الاموال وبالتالي هبوط اسعارها.

التميز بين الاستتثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر

نستطيع التميز بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر من خلال بعدي الملكية والزمن.

فالاستثمار الاجنبي المباشر يقصد به قيام المستثمر الاجنبي بادارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده،سواء كان مشروعا انتاجيا أم خدميا .وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الاجل وعلى التملك الجزئي او الكامل للمستثمر الاجنبي للمشروع .

واما الاستثمار الاجنبي غير المباشر والذي يكون من خلال قيام المستثمر بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار محلية دون ان يخوله ذلك ادارة الشركة او السيطرة عليها ، والذي يعني شراء الاصول بشكل اوراق مالية وليس بشكل اصول انتاجية او سلع استثمارية بهدف الحصول على ارباح المستثمرين.وتكون هذه الاستثمارات عادةً قصيرة الاجل.